مشكلات المخطوطات في المكتبات الليبية
دراسة في الأسباب والنتائج

د. عاشور محمد الشيخي
قسم دراسات المعلومات/ الأكاديمية الليبية/ طرابلس

مقدمة

تعد المخطوطات كنزا حضاريا وتاريخيا وثقافيا، يمثل عراقة الشعوب التي تفتخر بتاريخها وحضارتها، ونظرا لما تمثله من قيمة علمية وتاريخية لا تقدر بثمن، حيث تعد أكثر حجة ومصداقية ومن أكثر الدلائل والبراهين على مدى تقدم وتطور المسلمين في شتى العلوم لذلك اهتمت كثير من المكتبات المرموقة والمراكز المعروفة بجمع وحماية هذا الرصيد من التلف والضياع. حيث تسابقت جل المكتبات المعتبرة لاقتناء المخطوطات والاستئثار بها وعملت وثابرت على التعريف بها ونشرها وحمايتها من كل الآفات التي قد تصيبها وتقلل فرص الاستفادة منها.

إن جل التراث العربي الإسلامي ومنه الليبي بطبيعة الحال قد تم وخلال حقب زمنية مختلفة سلبه ونهبه بطرق شتى لينتقل ويستقر في مكتبات الغرب حيث يتم إيلائه العناية اللازمة وكذلك إعداد الأدوات التي من شأنها أن تعرف به حول العالم مدعين قدسية ملكيته بالنسبة لهم في حين ظل التراث الذي بقى في مواطنه الأصلية يعاني الإهمال واللامبالاة فانتهى مصير كثير منه إلى التحجر أو التفتت أو الاختفاء تماما ناهيك عن غياب أدوات التعريف وأنظمة الحماية حتى صرنا نعتقد جازمين أن الرصيد التراثي المخطوط الذي تم ترحيله إلى مكتبات الغرب اسعد حظا من الرصيد الذي بقي حيث ولد.

مشكلة الدراسة:

تواجه الاستفادة من المخطوطات في المكتبات الرسمية في ليبيا العديد من المشكلات الأمر الذي أدى إلى قصور الإفادة منها في أحايين كثيرة وانعدامها أحيانا، والمشاكل والعراقيل التي تسببت في ذلك عديدة ومتنوعة شكلت في نهاية الأمر حزمة من العقبات الكأداء التي جعلت من التراث الفكري النفيس الذي تمتلكه ليبيا لا يحظ بالعناية والاهتمام اللائق به،

وهذه الدراسة تحاول التركيز على ثلاث مشكلات أساسية تواجه المخطوطات في ليبيا وسواها من الأقطار العربية الأخرى وهي مشكلة الفهرسة، ومشكلة التحقيق، ومشكلة الحفظ والصيانة، وذلك من خلال التعريف بهذه القضايا الفنية والعلمية في مجال المخطوطات ثم تبيان واقع المخطوطات الليبية فيما يتعلق بالمشكلات التي تتبعها الدراسة ووضع بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها طرح الحلول لهذه المشاكل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

1- تشخيص المشكلات الرئيسية التي تواجه الاستفادة من المصادر المخطوطة

2- تبيان واقع الحال بالنسبة للمخطوطات الليبية فيما يتعلق بالفهرسة والتحقيق والحفظ

3- وضع مقترحات وتوصيات تسهم في تذليل المصاعب والعوائق التي تحول دون الاستفادة من المخطوطات بصورة أفضل

تعريف المخطوط:

لم يرد لفظ (مخطوط) في المعاجم العربية لاسيما القديم منها فمن الواضح أن هذا المصطلح لم يكن معروفا ومتداولا قبل ظهور الطباعة وانتشار المطبوعات. ويورد خبير المخطوطات المغربي أحمد شوقي بنبين أن لفظ مخطوط حديث في العربية ويبدو أنه ظهر مع ظهور الكتاب المطبوع أما قبل ذلك فكانوا يقولون "تأليف أو مؤلفات، كتب الأصول، الكتب والأمهات، أو الكتب الأساسية، لأنها كانت تحتوي أساسيات العلم"[(1)].

وعليه يعرف المخطوط لغة بأنه كتاب يخط باليد لتمييزه عن الخطاب أو أي وثيقة أخرى كتبت بخط اليد خاصة تلك الكتب التي كتبت قبل عصر الطباعة. فالمخطوط المكتوب باليد في أي نوع من أنواع الأدب سواء كان على ورق أو على أي مادة أخرى كالجلود والألواح الطينية القديمة والحجارة وغيرها.

أما المخطوط اصطلاحا: فهو النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف بخط يده أو سمح بكتابتها أو أقرها أو ما نسخه الوراقون بعد ذلك في نسخ أخرى منقولة عن الأصل أو عن نسخ أخرى غير الأصل ومعنى ذلك أننا نقول عن كل نسخة منقولة بخط اليد عن أي مخطوطة بأنها مخطوطة مثلها حتى لو تم النقل أو النسخ . فكما نقول عن النسخة المنقولة عن

الأصل بأنها مخطوطة كذلك نقول عن النسخة المصورة عن المخطوطة أو عن النسخة عنها بأنها مخطوطة، وتمثل المخطوطات مصادر أولية للمعلومات، موثقة وتخص دراسة موضوعات متعددة، ويعتمد عدد من الباحثين بشكل كلي أو جزئي على المعلومات الواردة في المخطوطات[2].

وسنعرض فيما يلي لعدد من المشاكل التي تعيق الاستفادة من المخطوطات على الوجه الأمثل، وهي مشكلات الفهرسة والتحقيق والصيانة وذاك على النحو التالي:

أولاً: مشكلة الفهرسة:

الفهرسة علم أصيل وركن أساس في مجال المكتبات والمعلومات، وهو علم له أصوله وقواعده التي استقرت منذ عشرات السنين، ولكنه لا يُكتسب بالقراءة والدراسة فحسب، وإنما بالممارسة العملية، فلا يكتفى فيها بمعرفة القواعد أو حفظها واستيعابها، وإنما لابد من تطبيقها على أرض الواقع، وإذا كان لفهرسة المواد المطبوعة مشاكلها التي تستدعي الاحتكام إلى القواعد، فإن لفهرسة المخطوطات مشاكل أكثر عدداً وأشد تعقيداً، لأن النُّسَخ المتعددة للمخطوط الواحد يتفرد كل منها عن الآخر ويعامل كل منها على أنه كتاب جديد، ولأن فهرسة المخطوط تتطلب مزيداً من البيانات يفوق ما تتطلبه فهرسة الكتاب المطبوع، واستكمال هذه البيانات يضع المفهرس في مواجهة الكثير من التحديات التي قد لا يجد لها حلاً في القواعد بل تحتاج بالضرورة إلى حسّ علمي وخبرة عملية للتعامل مع المخطوطات وفهرستها فهرسة تفصيلية. وقد يواجه مفهرس المخطوطات عدداً كبيراً من المشكلات وعليه أن يحاول أن يضع لها حلولاً مع مراعاة توحيد الممارسات في هذا المجال.

إن لفهرسة المخطوطات مشكلاتها الجمَّة التي أدت بالباحثين في ميدان التراث إلى الانصراف عن هذا الدرب الوعر الذي هو واحد من أكثر الأعمال مشقة، وأقلها مجداً، ومع ذلك فإن العملية التراثية لا تتم على نحو جاد، إلا إذا ابتدأت بالفهرسة، ونعني بالعملية التراثية هنا: مجموعة الخطوات التي تحتاج تراتبية تؤدي في النهاية إلى وعي حقيقي بالتراث، وهي خطوات: الفهرسة، التحقيق والنشر، الدراسة والبحث ويرجع سبب اهتمام الكثيرين بفهرسة وتصنيف المخطوط العربي إلى أن الأمة العربية الإسلامية تمتلك أضخم تراث مخطوط عرفته البشرية لأنه يمتد بطول حقبة من الزمان تربو على أحد عشر قرناً تبدأ منذ عرف العرب

الكتب، وتستمر حتى دخول الطباعة في عالمنا العربي مع نهاية القرن الثامن عشر للميلاد، أوائل القرن الثالث عشر للهجرة، وأنه يمتد على رقعة شاسعة من الكرة الأرضية هي تلك التي انتشر فيها الإسلام ومعه لغة القرآن وأن هذا التراث يمثل حضارة من أرقى الحضارات التي عرفها التاريخ، حضارة استطاعت أن تستوعب حضارات الأمم القديمة وتضيف إليها وتثريها وتخرجها لنا في صورة رائعة كانت أساس النهضة الأوروبية.

وتعرف فهرسة المخطوطات العربية على أنها إنجاز المادة الأساسية عن المخطوطة، كبيان اسمها، ومؤلفها وسنة وفاته، وأولها وآخرها، وعدد أجزائها وأوراقها وسطور صفحاتها وقياسها، واسم ناسخها، وتاريخ نسخها، ونوع الخط، وذكر التملكات والسماعات والإجازات المثبتة عليها، وبيان موضوعها، وذكر المصادر التي توثق اسم المخطوطة وتنسبها لصاحبها، وغير ذلك من المعلومات المفيدة عن المخطوطة. وبدون تصنيف المخطوطات وفهرستها وطبع هذه الفهارس ونشرها تظل المخطوطات في المكتبات العامة والخاصة سرا لا يستطاع معرفته أو الوصول إليه إلا بطريق الصدفة أو الحظ. وفهرسة المخطوطات من أصعب الأعمال العلمية، وهي تختلف كثيرا عن فهرسة الكتب المطبوعة، ويحتاج هذا العمل إلى صبر وأناة، وإلى خبرة طويلة ودربة ومهارة. كما يحتاج إلى أرضية صلبة ومتسعة من الثقافة العربية والعلوم المختلفة التي تساعد على التعرف على المخطوطات عند فحصها من الداخل وقراءة نصوصها قراءة دارس مدقق. وخاصة إذا كانت المخطوطة مبتورة الأول أو الآخر، أو معنونة باسم خاطئ، أو منسوبة إلى غير مؤلفها. ولابد للمفهرس أن يستعين بأدوات عمل مساعدة، وهي مجموعة من المصادر الأساسية التي توثق اسم المخطوطة أو نسبتها إلى مؤلفها، أو تكشف عن غموض بعض المخطوطات وتساعد على حل معضلاتها. وكذلك يمكن الرجوع إلى أمهات كتب التاريخ والتراجم والطبقات[3].

ففهرسة المخطوطات تختلف قطعا عن فهرسة المطبوعات باعتبار أن كل مخطوطة هي وحدة قائمة بذاتها ولا بدا من وجود اختلاف بين نسخ المخطوط الواحد وإن نسخت بيد واحدة فإنه لابد من وجود ملامح مختلفة بين هذه النسخ، وتكمن مشكلة فهرسة المخطوط إلى عدم وجود قواعد وتقنيات متفق عليها في فهرسة المخطوطات أسوة بما هو متوافر بالنسبة لفهرسة المطبوعات وغيرها من أشكال أوعية المعلومات الأخرى، وإن كل الأساليب والأنماط

المتبعة حاليا في فهرسة المخطوطات العربية هي عبارة عن محاولات واجتهادات فردية قام بها متخصصون في مجال علم المكتبات والمعلومات وقد وجهت لها جميعا انتقادات رأت أنها قصرت في تغطية مجالات الفهرسة لأنها كانت تحاكي فهرسة المطبوع بالدرجة الأولى.

يقول الأستاذ محمد عصام الشنطي "إن هناك محاولات في تقنين قواعد فهرسة المخطوطات أو رسم مناهجها مما نراه في أغلب فهارس المخطوطات التي ظهرت في العالم العربي، بيد أن هذه المحاولات الجادة اعتمدت في أغلبها إما على المجهود الشخصي والتجربة الفردية الذاتية التي اكتسبها المفهرس أثناء عملية فهرسة المخطوطات، أو نتيجة جهود علمية في تحقيق نصوص مخطوطة، أو على محاكاة فهرسة القواعد الأنجلو-أمريكية. ويضيف أن المشكلة الأولى في علم فهرسة المخطوطات تكمن في إعداد المفهرس المؤهل، ولا يتم إعداده إلا إذا تبنت الجامعات العربية في المشرق والمغرب فتح أقسام خاصة لتدريب المفهرسين، أما المشكلة الثانية فتتعلق بقواعد الفهرسة نفسها، فالمكتبة العربية تكاد تكون خالية من أية أصول فهرسية متفق عليها، والنتيجة لهذا أن كثيرا من عمليات الفهرسة تتم دون قواعد متقنة، مما يجعل توثيق المخطوطة مشكوكا فيه أحيانا"[4].

وينبغي أن يكون القائم على فهرسة المخطوطات ملما بمدلولات الألقاب والكنى التي ترد في نصوص المخطوطات ومتونها وكذلك معرفة جميع الرموز والمختصرات المستخدمة التي غالبا ما يلجأ إليها نساخ المخطوطات توفيرا للوقت والجهد لاسيما في الكلمات والمصطلحات التي يكثر ورودها في النص وإجمالا فإن من يتصد لعملية فهرسة المخطوطات والإعداد الفني لها عليه القيام بجملة من الخطوات الرئيسية من أهمها[5]:

1- فحص ورق المخطوط لوجود علامات مائية أو أختام معينة تحدد معرفة نوعها ونسبتها، هل هي شرقية أم غربية فعن طريق هذه المؤشرات يستطيع المفهرس تحديد الفترة الزمنية التي كتبت فيها المخطوطة دون وجود تاريخ النسخ بها، وكذلك معرفة المكونات التي يصنع منها الورق ومدى إتقانها وهذه المؤشرات قد تعين المفهرس على تحديد عمر المخطوطة ومكانها وهذا لا يتأتى إلا باطلاع المفهرس ومعرفته بتطور صناعة الورق وأنواعه في الأقطار الإسلامية أو الغربية.

2- التعرف على نوعية المواد التي يصنع منها الحبر أو المداد وتحديد العنصر الزمني الذي

صنع فيه من خلال دراساته والتأكد منه.

3- معرفة أنواع الخطوط ودراساتها والأنواع الغالب استعمالها والمستخدمة في تدوين نسخ المخطوطات في كل عصر من العصور الإسلامية، فيتطلب من مفهرس المخطوطات الإلمام بأنواع الخطوط وأشكالها لكي يتمكن من معرفة الفروق بين الخطوط في أثناء وصف المخطوط فالخط الكوفي مثلا غير خط النسخ والنسخ غير الرقعة والخط المشرقي غير المغربي فكل هذه الخطوط لها أنواع تبعا للبلد الذي ظهر فيه المخطوط فالنسخ الهندي غير النسخ المملوكي مثلا، والتعليق الفارسي غير التركي وهكذا.

4- معرفة الجلود وأنواعها والإلمام بتاريخ استخدامها في المخطوط، ومدى موائمتها مع تاريخ نسخ المخطوط، فعلى مر العصور والقرون تميزت جلود المخطوطات بخصائص معينة لكل قرن.

"ولما كانت الفهرسة تكمن في إعداد البيانات وتيسير سبل المعلومات عن المخطوطات، فالفهارس هي مفتاح الباحث وإرشاده إلى ما تحويه هذه المكتبة أو تلك من كنوز التراث الفكري المخطوط، وهي تعد الدليل إلى تمييز هذه المخطوطة عن أختها وذلك بتعيين الملامح المادية لكل منهما لأن نسختين من مخطوطة واحدة لا تتشابهان إطلاقا كتشابه نسختين من كتاب مطبوع وهنا تكمن ميزة فهرسة المخطوط عن المطبوع لذلك فالتعامل مع المخطوطات يختلف جذريا عن المطبوعات بأنواعها المختلفة لأن التعامل مع المخطوطات يتطلب صفات وميولا فيمن يتعامل مع المخطوط خاصة المفهرس أو المحقق قد لا يستلزمها مع المطبوعات"[6].

صفات مفهرس المخطوطات:

لاشك أن العمل في فهرسة المخطوطات يتطلب نوعا متميزا من المفهرسين يكونون من ذوي الثقافة الواسعة، إضافة إلى الاستعداد الكامل لخوض غمار هذا المجال ومن الصفات التي ينبغي توافرها في القائم بفهرسة المخطوطات ما يلي[7].

1- الرغبة العميقة في العمل والإقبال عليه بشغف ذلك أن العمل في المخطوطات يستلزم صبرا وجلدا ربما يعجـز عن تحملهما من لا يجـد الرغبة أو الهواية في معاناتها فهو بحاجة إلى سعة الصدر وصبر العلماء.

2- دقة الملاحظة والقدرة على البحث والتحقيق والذاكرة القوية لربط القضايا بعضها ببعض والحرص في نقل البيانات بصورة صحيحة وكذلك التحلي بالصبر مما يعين المفهرس على أداء عمله على أفضل وجه.

3- الأمانة والصدق اللذان هما السبيل لصحة العمل المنجز ووصفه بشكل دقيق.

4- الشك والتثبت فهذا الأمر سيجعل مفهرس المخطوطات حذرا في أخذ المعلومات من المخطوطات للوهلة الأولى بل عليه سبر اغوار المخطوطة التي يريد فهرستها ويقوم بتوثيق صحة العنوان واسم المؤلف وتاريخ النسخ والتأكد من عدم تزويره ويقلب فيه فكره ويزنه بميزان دقيق من الحنكة والفطنة.

5- إقامة علاقات علمية مع أساتذة الجامعات وطلاب العلم المهتمين بقضايا التراث الفكري للوقوف على كل جديد فيما يتعلق بفهرسة المخطوطات أو تحقيقها ونشرها.

واقع فهرسة المخطوطات الليبية:

إن ما صدر من فهارس للمخطوطات الليبية تم إعدادها وفق ما رأى كل مفهرس أنه الأنسب في طرق وصف المخطوطات وفهرستها فكانت كل مؤسسة تفهرس المخطوطات التي بحوزتها بطريقة تختلف عن المؤسسات الأخرى فالفهارس الصادرة عن مركز المحفوظات والدراسات التاريخية تختلف في كيفية إعدادها عن الفهارس الصادرة عن جامعة بنغازي وغيرها وقد لوحظ على هذه الفهارس عدد من الملاحظات منها:

- عدم الدقة في ذكر العناوين كما وردت على جلود المخطوطات أو في متونها.
- نسبة بعض المخطوطات إلى غير مؤلفيها الأصليين.
- عدم الصحة في نقل بدايات ونهايات المخطوطات لاسيما المخطوطات ذات الأجزاء المتعددة.
- مقاسات وعدد أوراق المخطوط ليست دقيقة في كثير من المخطوطات.
- الكتاب المخطوط الذي يرد بأكثر من عنوان يفهرس كل مرة تحت العنوان الوارد به دون الإشارة إلى أن له أكثر من عنوان.
- عدم الدقة في وصف الخط الذي كتبت به المخطوطة والحالة المادية للمخطوط.
- تصنيف بعض المخطوطات في غير الموضوعات التي ألفت فيها.

ولا تعد فهارس المخطوطات في ليبيا بدعا في هذه المشكلات بل إن جل فهارس المخطوطات الصادرة في البلاد العربية تعاني الكثير من المشكلات، وبنظرة عامة على ما نشر من فهارس المخطوطات العربية في العالم تظهر لنا الحقائق الآتية[8]:

1- هناك أعدادا هائلة من المخطوطات العربية لم تدرج في فهارس

2- هناك مخطوطات مدرجة في الفهارس، ولكنها غير موجودة بالفعل

3- بعض الفهارس لا تستقل بالمخطوطات، وإنما تجمع كل ما تضمه المكتبة في الموضوع الواحد مخطوطا كان أم مطبوعا.

4- نظم الفهرسة غير موحدة فيما طبع من فهارس، فمع أنها جميعا تدخل المخطوط بعنوانه ربما لأن الكتب العربية تعرف بعناوينها أكثر مما تعرف بمؤلفيها، وربما لأن استعمال العنوان كمدخل أساسي للكتاب يعفي المفهرس من مشاكل الأسماء العربية بكل ما فيها من كنى وألقاب وأسماء شهرة، ومع ذلك فإن التجميع في بعض هذه الفهارس تجميع موضوعي، وهو الغالب، وفضلا عن ذلك فإن تلك الفهارس تتفاوت فيما بينها تفاوتا شديدا في درجة التفصيل.

5- هناك أخطاء كثيرة وقعت فيما نشر من فهارس، ومع أن هذه الأخطاء تتركز في أسماء المؤلفين وعناوين الكتب وتواريخها، إلا أنها تتفاوت في نسبتها من فهرس لآخر.

6- كثير من فهارس المخطوطات العربية ينقصها الكشافات التي تيسر سبل البحث فيها.

ثانياً: مشكلة تحقيق المخطوطات:

التعريف بالتحقيق: يمكن إعطاء مجموعة من التعريفات لمعنى تحقيق المخطوطات العربية وهي كالتالي:

التحقيق لغة، هو التصديق والتثبيت أو الوصول إلى اليقين. أما التحقيق اصطلاحا، فيقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشروط معينة. وإذا قصدنا الدقة، فإن التحقيق لا يقتصر على المخطوطات من الكتب فقط، بل يشمل أوعية المعلومات الأخرى، كالوثائق بأنواعها المختلفة، وكذلك فإن إجراءات التحقيق في الواقع تذهب إلى أبعد من التيقن من عنوان الكتاب المخطوط، واسم مؤلفه، ونسبته إليه، وتثبيت النص كما دونه المؤلف، وإنما تسعى تلك الإجراءات إلى تقديم دراسة شاملة لكل ما

يحيط بظروف إنتاج المخطوطة، وحياة مؤلفها، ومنهجه العلمي، وعصره، وكل ما تتوجب دراسته في بحث علمي متكامل[9].

كما يعرف الكتاب الذي تم تحقيقه بأنه الكتاب الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه، وتحقيق متن الكتاب، معناه أن يؤدى الكتاب أداء صادقا كما وضعه مؤلفه كما وكيفا بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوبا هو أعلى منه، أو نحل كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة، بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصا من النصوص إلى قائل، وهو مخطئ في هذه النسبة فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحل محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحويا دقيقا، فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عباراته إيجازا مخلا، فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر علم من الأعلام، فيأتي به المحقق على صوابه[10].

فالتحقيق هو جهد علمي هام لا يقل أهمية عن التأليف بل هو جهد وطني يعمل على إحياء تراث الأمة والتعريف به وإبرازه لينير السبيل أمام الأجيال الصاعدة ونحن أحوج ما نكون اليوم إلى تحقيق تراثنا ونشره وخاصة التراث العلمي لنبين مدى إسهام أجدادنا في هذا الميدان وفضلهم على النهضة العالمية وحفاظهم على تراث الأمم الأخرى ومن واجبنا اليوم أن نفخر بعلمائنا الأجلاء الذين يصرفون الوقت والجهد قصد التعريف بتراث أمتهم وإسهاماتها عبر التاريخ في الحضارة الإنسانية.

وينبغي على المحقق أن يعود نفسه على الصبر والجلد لأن تحقيق الكتب والنصوص يحتاج إلى نفس طويل وإرادة قوية وميل لمثل هذا العمل ومن الصفات الأخرى المطلوبة في هذا المجال الدقة والأمانة العلمية في النقل وكذلك الدقة في التفكير والتعبير مع الشعور بالمسؤولية والتواضع ثم الارتفاع عن مجرد الرواية وترديد الأخبار بل السعي لاستجلاء معانيها وبيان آثارها في الحياة.

ويحتاج المحقق إلى ثقافة أوسع من ثقافة المؤلف حتى يتمكن من تقديم النص الذي يحققه حيا إلى القراء فهو بحاجة إلى إطلاع واسع على مختلف أنواع الثقافة ومعرفة بالمكتبات والخزائن التي تحوي التراث المخطوط وكيفية استخدام فهارسها كما هو بحاجة إلى اطلاع جيد

على فقه اللغة العربية وعلم الصرف ليتمكن من استجلاء غوامض النصوص أو ما ذهبت به الأيام كما هو بحاجة إلى إطلاع على علم العروض والقافية ويكون نجاحه في عمله بمدى اطلاعه على المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع المخطوط مثل مؤلفات صاحب المخطوط ومخطوطاته الأخرى والكتب ذات الصلة به وخاصة المؤلفات التي اعتمدها المؤلف في كتابه مع كتب الأعلام والأنساب والمعجمات اللغوية فضلا عن كتب أخرى يهتدي إليها المحقق وهو يجمع مصادره

ثم إن معرفة المحقق بأنواع الخطوط العربية يعد من الأمور الهامة، وخاصة عندما يتصل الأمر بمخطوط قديم، ومعروف أن العرب كانوا يكتبون بخطوط مختلفة ومتباينة فقد كانوا يكتبون بالخط الكوفي حتى القرن الثالث الهجري وهو خط لم يكن منقوطا أو مشكولا وكتبوا كذلك بخط الثلث وخط النسخ ثم كتبوا خلال العصر العباسي بالخط الريحاني وخلال القرنين السادس والسابع الهجريين كتبوا بالخط الفارسي بأنواعه كذلك كتبوا بالخط المغربي في بلاد المغرب والأندلس وهو أقسام وأنواع أيضا فلا بدا للمحقق من الدراية بكل خصائص هذه الخطوط.

ولا يجوز للمحقق أن يتدخل في نص المخطوط مهما كان السبب بل عليه أن يخرجه بالشكل الذي يرضي مؤلفه الأصلي فمراد التحقيق هو الوصول بالنص في الصورة التي أرادها المؤلف، وعلى المحقق أن يجتهد في تقديم النص مقروءا ومشكولا وموثقا وإثبات صحة عنوانه وصحة نسبته لمؤلفه بالدليل العلمي القاطع، مع العناية الدقيقة بضبط الكلمات التي تحتمل أكثر من قراءة فهو عملية إحياء نص قديم وعرضه عرضا علميا دقيقا وهذا الأصل.

فتحقيق النص معناه قراءته على الوجه الذي أراده له مؤلفه، أو على وجه يقرب من أصله الذي كتبه به هذا المؤلف. وليس معنى "يقرب من أصله" أننا نخمن أية قراءة معينة، بل علينا أن نبذل جهدا كبيرا في محاولة العثور على دليل يؤيد القراءة التي اخترناها، فالتحقيق إثبات القضية بالدليل[11].

وتعد الحواشي الميدان الحر لقلم المحقق الشخصي وشروحه وآرائه الشخصية وتعليقاته يذكر فيها ما يشاء وإذا كان من واجبه الإبقاء على متن النص كما هو دون أي تبديل أو تغيير فإن الهوامش هي له يدون فيها ما يريد ولكن دون إطالة أو إكثار من الشروح حتى لا

يرهق القارئ ويعيب على الكتاب وعليه يفضل أن تكون تعليقاته عبارة عن إشارات توضيحية أو شروح موجزة أو تصحيح خطأ ورد في النص الأصلي أو شرح نقطة غامضة ويجب على المحقق أن يضع فهارس للمخطوط تتمثل في فهارس الأعلام الواردة في النص وفهارس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وفهارس الأشعار وأية فهارس أخرى يراها المحقق ضرورية ويتطلبها المخطوط المحقق مثل فهارس الألفاظ وفهرس المباحث الكلامية وغيرها.

وغالبا ما تتخذ هوامش الصفحات للقيام بالآتي[12]:

1- إثبات الخلاف بين النسخ.

2- تخريج النصوص أي ردها إلى مصادرها فإذا كانت آية قرآنية ذكرت السورة التي وردت بها ورقمها فيها، وإذا كان حديثا نبويا ذكر المصدر الذي استقي منه وهكذا.

3- إثبات التعليقات والشروح كالتعريف بالمواضع والأشخاص المذكورين في النص وتفسير العبارات الغامضة.

4- التنبيه على الأخطاء العلمية التي وقعت في النص، أما الأخطاء الإملائية واللغوية فتصوب في مواضعها ما لم تكن النسخة المحققة هي أصل المؤلف ففي هذه الحال يستبقى الرسم الإملائي وتستبقى الأخطاء اللغوية والنحوية كما هي لأنها جزء من تكوين المؤلف ودليل على ثقافته وينبه عنها في الحاشية.

5- ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض بالإشارة إلى ما سبق أو ما سيأتي من الكتاب مما له علاقة بموضوع البحث.

ويجب على المحقق أن يضع مقدمة وافية للمخطوط تعرف بهوية صاحبه وعصره وعلومه وشيوخه ويتحدث فيها عن موضوع الكتاب ومن سبقه إليه ومن تبعه بعده فيه أو علق عليه.

وعليه ينبغي للمحقق في مجال المخطوطات العربية أن تتوافر فيه الصفات التالية:

1- الإحساس بقيمة التراث العلمي والفكري الذي يتصدى لتحقيقه.

2- الحب والتعلق بالتراث المخطوط، ومعايشته وتوثيق الصلة به على نطاق واسع قراءة ودراسة.

3- الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات.

4- أن يكون المحقق على علم ودراية بموضوع الكتاب.

5- الأمانة العلمية التي تقتضي تحرير النص.

6- الإلمام الواسع باللغة العربية وسائر علومها.

7- التحلي بالصبر والأناة.

8- سعة الاطلاع على كتب التراث ومصادره.

ويمكننا أن نجمل الجوانب الفنية لتحقيق المخطوط في ثلاث مراحل أساسية هي[13]:

المرحلة الأولى:

جمع نسخ المخطوطات، والمقارنة بينها وتحديد منزلتها:

لكي يتم التوصل إلى معرفة النسخ المختلفة للكتاب الواحد ينبغي الرجوع إلى فهارس المكتبات والأعمال الببليوغرافية التي تحصي تراثنا المخطوط، وتحدد أماكنه في مكتبات العالم، مثل كتابي: "تاريخ الأدب العربي" لكارل بروكلمان،" وتاريخ التراث العربي" لفؤاد سيزكين. ويلحق بتجميع النسخ مسألة تحديد منازلها، ووظيفة الناقد أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب، متبعاً في ذلك قواعد منها :-

أ- أن النسخ الكاملة هي أفضل من النسخ الناقصة

ب- أن النسخ الواضحة أحسن من غير الواضحة

ج- أن النسخ القديمة أفضل من الحديثة

د- أن النسخ التي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل

إن تحديد منازل النسخ يتمخض عنه اختيار النسخة التي تتخذ أصلاً للتحقيق تقابل عليها النسخ الأخرى.

المرحلة الثانية:

مرحلة التحقيق وذلك بالتثبت من مؤلف الكتاب وعنوانه وتحرير لنصه:

من أهم المبادئ التي ينبغي إتباعها عند تحقيق النص هي كالتالي:

1- ليس من مهمة المحقق تقويم النص أو تصحيح المعلومات الواردة به.

2- ليس من مهمة المحقق استكمال النقص الموجود في النص، إلا إذا كان النص لا يستقيم دون إضافة، وفي هذه الحالة ينبغي أن توضع الإضافة بين معقوفتين [ ].

3- تتخذ هوامش الصفحات فيما يلي:

أ- إثبات الخلاف بين النسخ.

ب- تخريج النصوص.

ج- إثبات التعليقات والشروح.

د- التنبيه إلى الأخطاء العلمية التي وقعت في النص، أما الأخطاء الإملائية واللغوية فتصوب موضعها ما لم تكن النسخة هي أصل المؤلف.

هـ- ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض

المرحلة الثالثة:

مرحلة الإخراج والنشر:

وتشتمل على ما يلي:-

1- مقدمة التحقيق

2- نص المخطوط: وينبغي أن يكون معداً إعداداً جيداً من حيث تنظيم الفقرات وترقيم الحواشي واستخدام علامات الترقيم وضبط الألفاظ

3- الفهارس: ينبغي أن يختم الكتاب بمجموعة من الكشافات الهجائية التي تحلل محتواه وتيسر استخدامه.

فالتحقيق والنشر التراثي يقع على كل نص من التراث العربي الإسلامي تم إخراجه من الحيز الضيق للنسخة، أو النسخ المكتوبة باليد، إلى الأفق الأوسع الذي أتاحته الطباعة أو وسائط النشر الحديثة، وأن الوعي بالتراث العربي يرتبط بنشر نصوصه، حيث أن المنشور منه لا يزيد عن 5% من مجموعه العام من المشهور. وهذا ما يدل عن غياب وعينا بقيمة تراثنا الضخم كما أننا أقل جدية في تحقيقه ودراسته ونشره بخلاف أوروبا التي نشرت التراث العربي مبكراً قبل أن يبدأ في ديار العرب والمسلمين بنحو 250 عاما وبنظرة فاحصة لمجموع ما حقق ونشر من مخطوطات وكتب تراثية ليبية فإنه بالكاد يتجاوز المائة بقليل حيث أن ما تم نشره يمثل أقل من 5% من مجموع ما تمتلكه ليبيا من مصادر مخطوطة ومن خلال مطالعة الاطلاع على إحصائيات التحقيق والنشر كما وردت في الدراسات التي تتبعت حركة النشر في ليبيا نلاحظ التالي:

- كثير من الموضوعات لاسيما العلمية ما تزال بعيدة عن ميادين التحقيق والنشر العلمي
- الانصراف نحو تحقيق ونشر المخطوطات في موضوعات اللغة العربية والدراسات الإسلامية.
- أغلب ما حقق ونشر هو في الأصل رسائل علمية على مستوى الماجستير والدكتوراه وهذا يعني عدم انصراف المؤلفين إلى مجال التحقيق نظرا لما فيه من مجهودات مضاعفة غياب التشجيع نحو التوجه لتحقيق كتب التراث ونشرها على الرغم من أنها من أكثر الكتب التي تحقق رواجا في المبيعات مقارنة بالمؤلفات والمترجمات العربية.
- لايزال عدد كثير من الرسائل العلمية التي تناولت موضوعات التحقيق غير منشورة على الرغم من ووجود توصيات بذلك.

فمثل هذه العراقيل والمشاكل وسواها قد ساهم في بقاء الكم الأغلب من الرصيد التراثي المخطوط في جانب الظل بعيدا عن يد التحقيق والنشر على الرغم من أن الكثير من المخطوطات التراثية هي نفائس وأصول لا يتوافر لها نظير في مكتبات أخرى.

ثالثاً: مشكلة حفظ وصيانة وترميم المخطوطات:

يمثل المخطوط العربي جانبا هاما من الجوانب المضيئة للتراث العربي الإسلامي وإن ما وصل إلينا من ملايين المخطوطات العربية والإسلامية قليل للغاية فقد ضاع الكثير من التراث العربي الإسلامي المخطوط، وذلك ناتج عن عدة عوامل ساعدت في صناعة هذه المأساة.

ولعل أهم هذه المآسي التي تعرضت لها المخطوطات في أثناء الحروب والفتن المتكررة في العالم الإسلامي حيث لا ننسى جيوش التتار على يد هولاكو عام 1258م التي دمرت الملايين من المخطوطات من مكتبات العراق أشهرها مكتبة بيت الحكمة ببغداد أو ما يسمى بفاجعة بغداد[14] سواء بالحرق أو بإلقاء المخطوطات في نهر دجلة الذي تحولت مياهه إلى لون المداد الذي خطت به الكتب أضف إلى ذلك سقوط غرناطة أخر معاقل المسلمين في الأندلس والتي بسقوطها أحرقت وأبيدت أهم المخطوطات العربية الموجودة في الغرب الإسلامي[15].

كما أن غياب الوعي العام بأهمية المخطوطات وقيمتها الحضارية والعلمية جعل الكثير منها في المكتبات العامة والخاصة مهملة الحفظ وعرضة لعوامل التلف التي أدت إلى تدهـورها

وضياع ملامحها.

هذا وقد عرفت المخطوطات طرقا متنوعة في الحفظ والصيانة والترميم منذ زمن الخلافة الإسلامية حيث كانت المخطوطات النادرة والنفيسة التي تمتلئ بها خزائن المكتبات العربية الإسلامية على اختلاف أنواعها خاصة الشهيرة منها مثل بيت الحكمة في زمن الخلافة العباسية[16].

وبمرور الزمن تطورت طرق وأساليب ترميم وحفظ وصيانة المخطوطات والوثائق التاريخية في العصر الحديث منذ منتصف القرن التاسع عشر وتنامي الاهتمام بها في السنوات الأخيرة من القرن العشرين إلى يومنا هذا وتم إنشاء أقسام خاصة للترميم والصيانة في المكتبات والمعاهد الخاصة التي تعنى بأمراض الكتب وعلاجها في الكثير من دول العالم للمحافظة على جودتها وإعادة الحياة إليها كما وضعت البرامج الخاصة بمعالجة المخطوطات وصيانتها وحفظها وتطور المفهوم العالمي لحفظ التراث الفكري المخطوط وصيانته بل وأصبحت له قواعد توجب على العاملين إتباعها بأن يراعوا في علاج المخطوطات لتخليصها من كل عوامل التلف والتشوهات الملحقة بها وضرورة إتباع الطرق العلمية والفنية في عملية علاج وترميم المخطوطات[17].

العوامل المؤدية إلى إتلاف المخطوطات:

كل المواد العضوية التي تدخل في تركيب المخطوط غالبا ما تكون سهلة الإتلاف بواسطة عوامل متعددة، يمكن تقسيمها إلى :

– عوامل داخلية، راجعة إلى طبيعة المخطوطة في حد ذاتها، والمواد التي تدخل في تركيبها.

– عوامل خارجية، راجعة إلى المحيط والمناخ الذي تتواجد فيه المخطوطة، وكيفية التعامل معها.

العوامل الداخلية: هذه العوامل تتعلق بالنوعية السيئة والرديئة للمواد التي تصنع منها المخطوطات والوثائق وتتمثل فيما يلي:

أ . **الورق** :هناك عدة أنواع من الورق، فهناك المصنوع من ألياف السيليلوز، وألياف القطن، وهذان النوعان يستطيعان التحمل وقدرة مقاومتها الميكانيكية عالية، إلا أن هناك أنواع من الورق مصنوعة من عجائن الخشب الملحمة بمادة الكللوفان في وسط حمضي، فالحموضة الابتدائية التي تعد عالية نوعا ما ، تشكل عاملا من عوامل ضعف

قوة تحمل هذا النوع . وهذا في حالة التلوث الجوي فتحدث عملية أكسدة، وينتج عنه إماهة السيليلوز، وبالتالي انكسار الروابط الهيدروجينية التي تؤدي إلى تفكك وهشاشة الورق .

ب . **الجلد**: تستعمل الجلود غالبا في عملية تجليد المخطوطات ولكن عند إعدادها ودباغتها، تستعمل بعض المواد الكيماوية كالكلس وكلور الزنبق، وهذه المواد تتفاعل مع بعض الغازات كالأزوت، وثاني أكسيد الكربون، فتحلل تلك المواد، وتشكل ترسبات على المخطوطة، ومع اتصالها بالماء (الرطوبة)، تشكل طبقة من الأوساخ تخفي الكتابة أحيانا.

ج . **الحبر**: إن لنوعية الحبر أثر كبير على المقاومة الميكانيكية للمخطوطات والوثائق وبقائها عبر الزمن، فقد استعمل الإنسان عدة مواد لصناعة الحبر تصبح غير مقروءة . أما الحبر ذا القاعدة المعدنية المصنوع من كبريت الحديد في حالة اتصاله بالرطوبة يشكل حمض كبريت الحديد، الذي يجعل من الأوراق هشة، وتصبح صفراء اللون.

أما الحبر المصنوع انطلاقا من مواد بروتينية أو دهنية فعند اتصاله بالماء يتحلل ويصبح غير مقروء، ويؤدي إلى انتفاخ الورق.

د . **الغراء**: هناك عدة أنواع من الغراء (النباتي منه والحيواني كالجيلاتين، والصناعي كأسيطات البوليفينيل، وكل هذه الأنواع تؤثر بشكل سلبي على الورق، وتعمل على إتلافه أو اصفراره[18].

العوامل الخارجية: هي الأسباب المتعلقة بالمحيط وظروف الحفظ وكيفية التعامل مع المخطوطات وتتمثل في[19].

أ– التلف الفيزيائي: وهو التلف الحاصل نتيجة لاختلاف الظروف المناخية ومنها الرطوبة التي تؤثر على المخطوطات والكتب باعتبار تكوين خاماتها من أصل عضوي نباتي أو حيواني مثل الورق والبردي أي أن محتواها مائي وعند ارتفاع الرطوبة النسبية في البيئة المحيطة فإن المادة العضوية تمتص الماء وتظهر عوارض في المخطـــوط منها الحموضة والبقع الصفراء على الأوراق ونمو الحشرات والفطريات والبكتيريا فتظهر تشوهات في شكل المخطوط.

كما أن الضوء يعد أحد العوامل المؤدية إلى إصابة المخطـــوطات بالأمراض الناتجة عن

الأشعة فوق البنفسجية والموجات القصيرة من الضوء المرئي الأبيض والموجات الطويلة والأشعة تحت الحمراء لها تأثيرات حرارية على المخطوط مما يجعل أوراقه تضمحل ويميل لونها للاصفرار ويزال منها بعض الأولان والنقوش والأحبار الحساسة للضوء وتتخلل التراكيب الجزئية للمواد العضوية فتتقصف بذلك ألياف النسيج والأوراق والجلود.

وللحرارة دور أساسي في إتلاف المخطوط وخاصة الموجات الحرارية الناتجة عن الجو الخارجي ويكون من مصادر الحرارة في حالة المكتبات والمتاحف المفتوحة وخاصة في المناطق القارية أضف إلى ذلك أشعة الشمس والمصابيح الكهربائية القريبة من المخطوط حيث يؤدي ارتفاع الحرارة إلى جفاف العجينة اللاصقة لأغلفة المخطوطات كما تؤدي إلى انتشار الحموضة وتكوينها نتيجة للتلوث الجوي بالغازات الحمضية.

ب- التلف الكيميائي: تعد المخطوطات والوثائق من أشد وأسرع المواد تأثرا بالمواد الكيميائية التي يحملها الهواء مما يؤدي إلى إصابتها بالأحماض التي تشكل خطرا على حياتها ومن هذه العوامل التلوث الهوائي والحموضة والأتربة والمعلقات الموجودة في الهواء كغبار المعادن والرمال العالقة بفعل الرياح.

ج- التلف البيولوجي: نظرا لكون المخطوطات مكوناتها من أصل عضوي فهي قابلة للتحلل والفساد تحت تأثير الأوضاع المناسبة من قبل الكائنات الدقيقة فهذه جميعا تهاجم المخطوطات وتفتك بها حين تسمح الأحوال المناخية المناسبة لانتشارها وتكاثرها في مخازن المخطوطات والوثائق كالنمل الأبيض واليرقات التي تتغذى على الأوراق والجلود بالإضافة إلى القوارض والفئران التي تلتهم أطراف المخطوطات وجلودها كما أنها تترك فضلات على أوراق المخطوطات مما يؤثر عليها ويؤدي الى تلفها.

العوامل الناتجة عن الإنسان وطرق الوقاية منها:

يسهم الإنسان في التلف الذي يقع للتراث المخطوط، إما لعدم وعيه أو لتهاونه واستهتاره في أثناء الاستعمال وتداول هذا التراث، وفيما عدا محبي التراث الوثائقي (قد يتصرف بعضهم بطريقة لا تتسم بالمسؤولية)، فيمكن عادة إدراج الأفراد ضمن أعداء التراث الوثائقي، فالمكتبات معرضة دائما للسرقة ولأعمال التخريب المتعمد والإهمال وسوء الاستعمال والتخزين، فالكتب والمخطوطات معرضة دائما للسرقة، خصوصا إذا كانت قيَمة

سواء من حيث الشكل أو المضمون، والسرقة قد تأخذ أشكالا متعددة، فقد يتم سرقة الكتاب أو المخطوط بطريقة مباشرة عن طريق إخراجه كاملا أو إخراج جزء منه بعد بتره من الكتاب أو المخطوط الأصلي، وذلك في غياب نظام فعال ضد السرقة، وقد تتم سرقة الكتاب أو المخطوط بطريقة غير مباشرة، كأن يتم استعارة الكتاب أو المخطوط ولا تتم إعادته إلى المكتبة، أما التخريب، فتأثيره أكثر ضررا، وقد ينتج غالبا عن اندلاع الحروب والفتن بين الشعوب، مما يؤدي إلى تدمير جميع المنشآت، ومن بينها المكتبات، ويعد الإهمال أيضا أحد العناصر الأساسية التي تؤثر سلبا على التراث الوثائقي، ذلك أن الإهمال في صيانة الشبكة الكهربائية مثلا، قد ينتج عنه حريق، كما أن الإهمال في صيانة أنابيب المياه يؤدي بدوره إلى كارثة، نظرا للضرر الكبير الذي تحدثه المياه على التراث الوثائقي، هذا إضافة إلى إهمال الإنسان لتنظيف مستودع حفظ التراث الوثائقي، والذي قد ينجم عنه تكاثر الحشرات والقوارض وكثرة الغبار، وكلها عوامل تتلف التراث الوثائقي. ويمثل التخزين غير السليم سببا مباشرا وراء الكثير من الأضرار التي تصيب الكتب والمخطوطات والوثائق، وفي المقابل فإن التخزين السليم يطيل بصورة ملموسة فترة استخدامها ويحميها من الأضرار. إضافة إلى البلى والتمزق العاديين اللذين لا يمكن إزالتهما إلا عن طريق سحب الكتب والمخطوطات والوثائق من الاستخدام، فإن الرواد الدائمين، وحتى بعض الموظفين الذين يتمتعون بحسن نية ولكنهم لا يلمون تماما بعملهم، وغالبا ما يكونون السبب المباشر في كثير من الأضرار التي تلحق بهذا التراث، مثل:

- إضافة البقع لصفحات المخطوط في حالة استعماله بأيد غير نظيفة.
- إضافة علامات أثناء القراءة والبحث، خاصة بأقلام ذات ألوان صعب إزالتها ، ويؤدي هذا إلى تشوه شكلي للنص المكتوب.
- ثني أحرف بعض الصفحات للدلالة على موقف انتهاء القراءة، مما يساعد على كسر هذه الأحرف وفقدانها.
- الضغط على كعب الكتاب أو المخطوط أثناء تصويره للحصول على صورة واضحة يؤدي إلى تفكك الملازم وتلف الكعب.
- أثناء تدخين الباحث أو القارئ، يضيف نسبة من الحموضة تمتصها أوراق الكتاب أو

المخطوط، وبالتالي تسبب هشاشتها وسهولة كسرها.

- جهل أمين مخزن الكتب والمخطوطات بطرق وضع التراث الوثائقي على الأرفف، كأن يضع المخطوطات ذات الجلود اللينة رأسيا مما يعمل على تقوسها وتلفها.

حماية التراث الوثائقي من الأخطار الناتجة عن الإنسان:

فيما يخص حماية التراث الوثائقي بالمكتبات ومراكز الأرشيف من السرقة، أنه إذا كانت ترتيبات الأمن المتوافرة لا تعد ملائمة للمبنى ينبغي اقتراح طرق لتحسينها، وينبغي للمكتبات ومراكز الأرشيف أن تهتم بالبناية وبصيانتها جيدا، وخصوصا الأبواب والنوافذ، وكذلك استعمال أجهزة إنذار ضد السرقة وعدم تداول أصول الكتب والوثائق النادرة .

ينبغي إيلاء أهمية كبرى كذلك لاختيار رفوف جيدة النوعية ، فهذا أمر يجب ألا يقيل فيه أمين المكتبة أو مركز الأرشيف أي اقتصاد . إن المادة الوحيدة التي يوصي بها في العالم لصنع رفوف الكتب والوثائق هي ألواح الحديد الصلب، وقد استغنى عن رفوف الخشب التي كانت منتشرة في الماضي نتيجة لخطر الحريق وقرض الحيوانات .

لحماية التراث المخطوط من سوء الاستعمال ينبغي التقيد بمجموعة من التعاليم، سواء بالنسبة للمستعملين أو الموظفين، وهذه التعاليم هي كالتالي:

1. الحرص على نظافة الأيدي قبل الاستعمال، وعدم علامات على الصفحات أو ثنيها، أو أخذ نقط على ورقة موضوعة فوق صفحة من المخطوط.
2. عدم وضع المخطوطات والوثائق على الأرض، وعدم استعمال قاعة المراجعة لأخذ وجبات غذائية أو مشروبات، وكذلك عدم التدخين.
3. عدم تصوير المخطوطات والوثائق إلا في حالات خاصة.
4. إبلاغ المسؤولين في حالة وجود مخطوطات أو وثائق تحتاج إلى ترميم.

إن هذه التعاليم ينبغي تطبيقها في حالة تداول أصول المخطوطات، غير أن الحل المثالي لحماية التراث المخطوط من سوء الاستعمال هو نقل محتوى المخطوطات إلى أوعية أخرى عن طريق التصوير الرقمي ومنع استعمال الأصول[20].

التقادم الزمني للمخطوطات:

تتكـــون جميع الماديـــات في الحيـــاة من عناصـــر ثلاثة أساسية، الكربون والايدروجين

والأكسجين، مع اختلاف طبيعة تواجدها بين مواد صلبة أو سائلة أو غازية، ومن هذه العناصر الثلاثة تتكون المواد الكربوهيدراتية التي تتحول إلى مواد بروتينية ودهنية، عن طريق تفاعلات كيميائية خاصة تحدث خلال الوسط والعوامل المحيطة بها، ولو نظرنا إلى موقع المخطوطات بين هذه العناصر، لوجدناها تتكون من مواد كربوهيدراتية (سليولوز) ممثلة في الورق والبرديات، ومواد بروتينية ممثلة في الجلود والرقوق، والتي تتعرض بدورها إلى الكثير من العوامل البيئية، كالتلوث الجوي الغازي وتغيرات الحرارة والرطوبة والإضاءة والإشعاعات بالإضافة إلى ما يحمله الهواء من جراثيم الفطريات وبويضات الحشرات .هذه العوامل مجتمعة تتفاعل فيما بينها مع مكونات المخطوط، تاركة عليه بصمات وإصابات واضحة يمكن تسميتها ببصمات الزمن وهذه البصمات تتمثل أعراضها فيما يلي :

- جفاف الأوراق وتقصف أحرفها .
- انتشار الثقوب والقطوع على هوامش ونصوص المخطوط .
- انتشار البقع اللونية الكيميائية والبيولوجية على الصفحات المكتوبة وجلود الأغلفة.
- التصاق الصفحات وتحجر المخطوطات .
- تآكل الأوراق تحت أحرف الكتابة .
- بهتان لون الأحبار ومواد الكتابة.
- التواء وانكماش الجلود والرقوق المكتوبة .
- تفتت وهشاشة الكعب والأغلفة الجانبية .
- تصلب الأغلفة الخارجية وتمزق مفاصلها .

ومن هذه الأعراض نرى أن التقادم الزمني لا يعني الزمن حرفيا، بل يعني محصلة تأثير عوامل بيولوجية وطبيعية وكيميائية تتفاعل مع مادة المخطوط، وتؤدي في النهاية إلى مثل هذه الإصابات[21].

حفظ المخطوطات:

إن مفهوم الحفظ يعني تهيئة الظروف المحيطة بالأوعية الورقية سواء في أثناء وجودها في المخزن أو على أرفف المكتبة أو حتى بين أيدي الباحثين والدارسين بما يضمن سلامتها من أية إصابات حشرية أو ميكروبية أو حتى آدمية وفي الوقت نفسه منع انتقال العدوى

من مخطوط مصاب إلى أخر غير مصاب، فحفظ المخطوط لا يعتمد على إجراءات المعالجة والترميم فحسب ،بل يعتمد كذلك على تهيئة الأوضاع المناسبة لسلامتها والحفاظ عليها وابتعادها عن كل ما يؤدي بها إلى التلف.

أنواع الحفظ : يوجد نوعين من الحفظ وهما:

1- الحفظ الوقائي: ويتمثل في العمل على تهيئة الظروف الملائمة للحفظ والمتمثلة في درجة الحرارة والرطوبة والضوء ...الخ.

2- الحفظ العلاجي: وهو العمل على إيقاف التلف الذي يصيب المخطوط، يتم ذلك بإتباع الطرق العلمية وفي أسرع وقت ممكن.

عمليات الحفظ:

أ- التخزين: وهو وضع جميع الأوعية الورقية والميكروفيلمية، والاسطوانات الممغنطة في مخازن تتمتع بمواصفات خاصة من تحكم في درجة الحرارة والرطوبة مع مراعاة شكل المخزن وطرق التخزين والإضاءة.

ب- التصوير الرقمي : فهو مرحلة مهمة جداً حيث يساعد في المحافظة على التراث ففي حال فقدان الأصل أو تلفه مع مرور الأيام تبقى الصور دليلاً مهماً لطالب العلم، كما يساعد على سهولة وسرعة الوصول إلى القراء والباحثين، لأن عملية نقل الأصول والاطلاع عليها غير ممكن في كثير من الأحيان.

جـ- التجليد : عرف التجليد مع بداية عصر الإسلام ،وكان المصحف الشريف أول كتاب يغلف، وهو إجراء وقائي للصفحات المكتوبة، فبدأ التجليد يتسع ويتطور من عصر إلى عصر إلى أن أصبح فناً قائماً بذاته وله من الأسس العلمية والعملية ما يجعله مهنة عالمية وهو **يشتمل على نوعين:**

1- التجليد العربي الإسلامي: يختص هذا النوع بتجليد جميع أنواع المخطوطات العربية والإسلامية بالطريقة القديمة نفسها، وباستخدام المواد الطبيعية ذاتها مع الأخذ بعين الاعتبار الزخارف الموجودة على سطح الغلاف، وإعادتها من جديد بما يتناسب وتاريخ نسخ كل مخطوط.

2- التجليد الفني الحديث : يختص هذا النوع بتجليد كافة أنواع المطبوعات معتمداً على الطـرق الأوروبية بكل أشكالها من حيث التنفيذ، ومن حيث المواد المستخدمة.

د- علب الحفظ: والهدف من استعمالها هو حفـظ الوثائق والمخطوطات من الآثار المناخية المضرة، إضافة إلى حفظها من التناثر والضياع، وتمتاز هذه العلب بإغلاقها المحكم، وتكوينها المادي النقي من كل الشوائب، والخالي من الحموضة، وهذا يعطيها مناعة تامة من الإصابات الكيميائية.

القياسات والمواصفات العلمية لمخازن الحفظ:

في مخازن الحفظ يجب مراعاة ما يلـي:

- درجة الحرارة تكون ما بين (15-20) درجة مئوية.
- نسبة الرطوبة تكون ما بين (45-55) بالمائة.
- يفضل أن يكون المخزن بدون نوافذ ، فإذا وجدت فلا بدا من تركيب مرشحات خاصة على النوافذ وفتحات التهوية.
- تركيب إضاءة تعمل أوتوماتيكياً عند فتح باب المخزن.
- تركيب إضاءة خاصة بمخازن الحفظ.
- النظافة المستمرة للمخازن من الأتربة والغبـار.
- التطهير الدوري للمخازن بالتعقيم كل ثلاثة أشهر.
- منع تناول الأطعمة والأشربة، ومنع التدخين داخل المخازن
- جعل المباني غير مضيافة من الخارج والداخل لأي حشرات أو فطريات أو غيرها .
- الكشف الدوري المتكامل للمخطوطات والكتب وخاصة لأجزائها الداخلية للتأكد من سلامتها، وعدم تعرضها لأضرار وآفات معينة.
- عزل المخطـوطات المصابة بالفطريات وغيرها من الحشرات والآفات حال اكتشاف ذلك، ووضعها بعيداً عن سائر المخطوطات السليمة.

"الحفظ والصيانة جانبـان متكامـلان لحماية المخطـوط من التـآكل والتدهـور الذي

يتعرض له بمرور الأيام وإذا حاولنا إيضاح هذا التكامل لاستطعنا القول ن مفهوم الحفظ يعني تهيئة الظروف المحيطة بالمخطوط سواء أثناء تواجده بالمخزن أو على أرفف المكتبة أو حتى بين أيدي الباحثين والمطلعين بما يضمن سلامته من أي إصابات وفي نفس الوقت منع انتقال العدوى من مخطوط مصاب إلى أخر غير مصاب حتى لا تنتشر العدوى بين كل المخطوطات في حين أن مفهومك الصيانة يعني معالجة وإزالة الإصابات التي حدثت فعلا لبعض المخطوطات كجفاف أوراقها أو تبقعها أو تحجرها أو إصابتها بالحموضة والتلوث الغازي أو الحشرات والفطريات ولكل من هذه الإصابات طرق خاصة لإزالة آثارها على المخطوط"[22].

ولحفظ المخطوطات والوثائق يتطلب وجود مواصفات خاصة لخزن المخطوطات لحمايتها من العوامل الخارجية التي قد تسهم في إتلافها بحيث يكون موقع المبنى بعيدا عن العوامل والمنشآت الصناعية كالأفران والمخابز التي تنطلق منها الغازات والأدخنة كما يراعى أن يكون الموقع بعيدا عن ضفاف الأنهار لارتفاع نسبة الرطوبة في الجو.

أما أدوات الحفظ فيتطلب استعمال خزانات حديدية ذات ابواب مقفلة بأحكام وبها ثقوب من الأعلى تسمح بدخول الهواء إلى داخلها وضع مواد حافظة داخل الخزانات في علب مثقوبة لامتصاص الرطوبة الجوية في حالة ارتفاع نسبتها.

كما ينبغي المحافظة على انتظام درجات الحرارة والرطوبة المناسبة لمخازن المخطوطات طيلة أيام السنة لأن ارتفاع درجة الحرارة أو انخفاضها يؤثر سليبا على المخطوط إذ أن الدرجة المناسبة تتراوح ما بين 20 – 25 درجة مئوية كما يمكن التحكم في الإضاءة الطبيعية والصناعية المناسبة.

ترميم المخطوطات:

هي عملية استعادة المخطوطات التي تضررت بفعل عوامل الإتلاف التي مست المخطوطات في أحد الجوانب الرئيسة مثل الورق أو الكعب أو الغلاف. وقد يكون الترميم كليا إذا تضررت المخطوطة في كافة أجزائها، أو جزئيا إذا اقتصر الضرر على جوانب دون أخرى. وينطوي الترميم على عمليات التعقيم والتعويض والتدعيم، وتأتي عملية الحفظ كآخر عملية تخضع لها المخطوطات للإبقاء أحيانا على المستوى الذي بلغه تضرر

المخطوطات (وضوح الحبر، جودة الخيوط، مرونة الورق والجلد) أو حفظها من التدهور التدريجي الذي يمكن أن يضر بمجمل المخطوطة بعد ترميمها.

"والترميم في مفهومه العام يعني إعادة الأثر إلى شكل أقرب ما يكون إلى شكله الأصلي قبل إصابته... وعليه يعرف ترميم المخطوط بأنه عملية إصلاح لما أصابه من تشوهات شكلية كالتمزق والتفتت وانتشار الثقوب والقطوع وأيضا فقد أجزاء من الهوامش أو النصوص ويعتمد هذا الإصلاح على الخبرة العلمية والمهارة الفنية وإضافة اللمسة الجمالية للمخطوط المرمم، والترميم له عرف عالمي لا يختلف من مكان إلى آخر وله خطوط أساسية يتبعها إخصائي الصيانة والترميم ضمانا لسلامة المخطوط وتمشيا مع كل جديد في مجال الترميم وأهم هذه الخطوط:

1- المحافظة على أثرية المخطوط
2- استخدام الخامات الطبيعية والبعد عن الخامات الصناعية بقدر المستطاع
3- مراعاة أن تكون عملية الترميم عملية عكسية أي يمكن فكها عند اللزوم وإمكانية مجاراة الجديد في مجال الترميم وإعادة الترميم بما يتماشى مع التطور[23].

إن قضايا الحفظ والصيانة والترميم في المؤسسات التي تقتني المخطوطات في ليبيا تكاد أن تكون منعدمة تماما ولهذا فإن كثير من المخطوطات كانت عرضة للتلف والتحجر مما جعل هذه المخطوطات آثرا بعد عين لاسيما في الأماكن التي دخلت الصيانة كما أنه لا يوجد من الأساس أية برامج لحفظ المخطوطات وصيانتها وترميمها وتغيب كلية الإجراءات الوقائية والعلاجية وباعتبار أن عمليات الصيانة والترميم عمليات مكلفة فإن المؤسسات التي تكون مسؤولة عن المخطوطات تحجم عن القيام بهذه العمليات نظرا لكلفتها العالية ويلاحظ على قضايا الحفظ والصيانة والترميم فيما يتعلق بالمخطوطات الليبية ما يلي:

- تغيب في كل مؤسسات المخطوطات الليبية العامة والخاصة قضايا الصيانة والترميم.
- الإجراءات الوقائية بما فيها الحفظ الجيد للمخطوطات يهمل في بعض المؤسسات مما أدى إلى تلف الكثير من المخطوطات وتحجرها.
- أغلب القائمين على خدمات المخطوطات في المكتبات الليبية ليست لهم دراية بقضايا الصيانة والترميم الذي يعتبر تخصص قائم بذاته.

- عدم وعي المسؤولين في الإدارات العليا بقيمة هذه الإجراءات ومن ثم غياب الإنفاق والدعم علما بأن عمليات ترميم وصيانة المخطوطات مكلفة للغاية.
- عدم الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة في المحافظة على المخطوطات بتصوير نسخ الكترونية وإتاحتها للباحثين والمحققين.

التوصيات:

إن التراث العربي الإسلامي الذي تزخر ليبيا بامتلاك قدر كبير منه ما يزال في حاجة ماسة وملحة إلى المزيد من الاهتمام والرعاية باعتباره من المصادر الأولية والأساسية للعديد من المعلومات، لذلك يجب أن تأخذ هذه القضية قدراً أكبر من رعايتنا واهتمامنا حفاظاً على هويتنا ووجودنا. ونقدم فيما يلي بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تفيد في تدعيم المجهودات في هذا الاتجاه:

1- توفير الحماية الكافية للتراث المخطوط من كل المخاطر والآفات الطبيعية والصناعية التي قد يتعرض لها في أي زمان ومكان.

2- إجراء مسح شامل على مستوى ليبيا للمخطوطات المحفوظة في المكتبات الرسمية والخاصة الموجودة فيها، ونشر قوائم بها، تمهيداً لإصدار فهرس وطني موحد للمخطوطات الليبية .

3- ضرورة العمل على إحياء التراث المخطوط والتعريف به وتحقيقه ونشره وإنشاء صندوق عربي خاص لتمويل حماية التراث المخطوط ونشره، والاستعانة بالخبرات الفنية العالمية في هذا المجال وتشجيع البعثات التدريبية المتصلة بالمخطوطات، وتصويرها، وصيانتها، وترميمها، وتبادل الفهارس للتعريف بأماكن المخطوطات خدمة للباحثين والمحققين.

4- سن التشريعات والقوانين التي من شأنها توفير الحماية للمخطوطات وذلك في كل ما يتصل بأمن المخطوطات، وصيانتها، وإدارتها وملكيتها وسبل التعريف بها، وجمعها، وحفظها، وترقيمها، وتصويرها، وتقييم الانتفاع بها إلى غير ذلك من أمور بمشاركة المتخصصين في مجال الوثائق والمخطوطات ورجال القانون، ووضع العقوبات الرادعة لكل عمل من شأنه الإساءة إلى التراث المخطوط أو تهريبه للمتاجرة به، مع وضع المكافآت اللازمة لكل من يسهل جمع المخطوطات ووضعها تحت تصرف الجهات المعنية

والمسؤولة عن حمايتها ورعايتها.

5- الاستمرار في بذل الجهود على المستويات الوطنية للتعريف بأهمية المخطوطات في حياة الأمة، ومتابعة السعي لاقتنائها، ورعايتها، وحفظها، وترقيمها، والتعريف بها وفق أفضل السبل والوسائل الحديثة.

6- نشر قوائم للرسائل الجامعية على مستوى الماجستير والدكتوراه التي تناولت تحقيق المخطوطات الليبية على مستوى الجامعات المحلية والعربية الأجنبية .

7- توجيه مزيد من الاهتمام لتحقيق المخطوطات ذات المحتويات العلمية والاقتصادية والاجتماعية نظراً لأهمية هذه الموضوعات.

8- وجوب تعميم الطرق والوسائل العلمية الحديثة في حفظ المخطوطات وصيانتها، على مختلف المكتبات التي تقتني المخطوطات والوثائق ما أمكن ذلك، ونشر المعلومات اللازمة حول هذا الموضوع.

9- إقامة مزيد من الدورات الفنية الخاصة بترميم المخطوطات وصيانتها وتعفيرها والحفاظ عليها، إلى جانب موضوعات أخرى تتصل بأنواع الخطوط والورق والحبر والكتابة والخطاطين والوقاية من الآفات التي تصيبها.

10- العمل على رقمنة المخطوطات الليبية وكذلك تصويرها الكترونيا حتى يتم التعامل مع النسخ الالكترونية وتبقى الأصول الرئيسية بعيدة عن التداول اليومي الذي كثيرا ما يتسبب في إعطاب المخطوطات

11- المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية التي تتناول مختلف قضايا المخطوطات لما لهذه الملتقيات من فوائد جمة تساهم في تحسين الأداء بالمؤسسات التي تقتني المخطوطات ببلادنا.

12- إدخال مقررات دراسية إلزامية في مرحلتي الدراسة الجامعية والدراسات العليا في أقسام المكتبات والمعلومات والتاريخ واللغة العربية والدراسات الإسلامية تتناول مختلف قضايا المخطوط العربي من إعداد فني ورقمنه وحفظ وصيانة وترميم وتحقيق ونشر وغيرها.

الهوامش والتعليقات

1- عبد العزيز المسفر، المخطوط العربي وشيء من قضاياه، الرياض، جامعة الملك سعود، 1999م، ص 17 .

2- محمد الشويخات، أحمد مهدي، الموسوعة العربية العالمية، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة، 1999م، ج 4 ، ص25.

3- عصام محمد الشنطي، المخطوطات العربية: أماكنها، الاشتغال بها، فهرستها، تصنيفها ومشكلاتها، بحث مقدم لندوة المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي: وضعية المجموعات وآفاق البحث، الدار البيضاء، مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 1990م، ص 201.

4- نفس المصدر السابق، ص ص 203 – 208.

5- عابد سليمان المشوخي، المخطوطات العربية: مشكلات وحلول، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2001م، ص ص 139 – 142.

6- قاسم السامرائي، مشكلات فهرسة المخطوطات العربية، بحث مقدم لندوة المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي: وضعية المجموعات وآفاق البحث، الدار البيضاء، مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 1991م، ص 216.

7- عابد سليمان المشوخي، مصدر سابق، ص ص 137 – 138.

8- عبد الستار الحلوجي، المخطوطات والتراث العربي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2001م، ص ص 39-42.

9- محمد عبود حسن الزبيد، تحقيق المخطوطات والعمل الببليوجرافي، آفاق الثقافة والتراث، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، س 8 ، ع 32، 2001م، ص 119.

10- عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، القاهرة، مكتبة السنة، 1410 هـ، ص 46.

11- رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1986م، ص 5.

12- عبد الستار الحلوجي، المخطوط العربي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2002م، ص294.

13- محمد عبود حسن الزبيد، مصدر سابق، ص 125.

14- عبد العزيز المسفر، مصدر سابق، ص2.

15- عبد الباسط الألوسي، وعثمان المحمدي، من روائع الحضارة العربية الإسلامية مكتبة بيت الحكمة، دراسة تاريخية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، ع34، 2009م، ص 185.

16- عبد المعز شاهين، طرق صيانة وترميم الآثار والمقتنيات الفنية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م، ص127.

17- أسامة ناصر النقشبندي، صيانة وخزن وتعفير المخطوطات، مجلة المورد، مج5، ع1، 1989م، ص 162

18- عبد الوهاب عمراني، عوامل إتلاف الوثائق والمخطوطات، متاح على: WWW.ALYASEER.NET

19- قادة ليتر، ونادية بنقلدوز، عوامل تلف المخطوطات وسبل المحافظة عليها، دورية كان التاريخية، القاهرة، ع19، مارس، 2013م، ص 150.

20- إدريس كرواطي، الخط العربي والمخطوطات (صيانة المخطوطات العربية)، متاح على: http://patrimoine-arabe.blogspot.com

21- مصطفى مصطفى السيد يوسف، العلم وصيانة المخطوطات، الرياض، عكاظ للنشر والتوزيع، 1984م، ص ص63 – 64.

22- مصطفى مصطفى السيد، صيانة المخطوطات علما وعملا، القاهرة، عالم الكتب، 2002م، ص 83.

23- المرجع السابق، ص 141.

المصادر والمراجع:

1- إدريس كرواطي، **الخط العربي والمخطوطات (صيانة المخطوطات العربية)** متاح على: http://patrimoine-arabe.blogspot.com.

2- أسامة ناصر النقشبندي، **صيانة وخزن وتعفير المخطوطات**، مجلة المورد، مج5، ع1، 1989م.

3- رمضان عبد التواب، **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1986م.

4- قادة ليتر، ونادية بنقلدوز، **عوامل تلف المخطوطات وسبل المحافظة عليها**، دورية كان التاريخية، القاهرة، ع19، مارس، 2013م.

5- عابد سليمان المشوخي، **المخطوطات العربية، مشكلات وحلول**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2001م.

6- عبد الباسط الألوسي، وعثمان المحمدي، **من روائع الحضارة العربية الإسلامية، مكتبة بيت الحكمة: دراسة تاريخية**، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، ع34 ، 2009م.

7- عبد الستار الحلوجي، **المخطوط العربي**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2002م.

8- عبد الستار الحلوجي، **المخطوطات والتراث العربي**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2001م.

9- عبد السلام هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، القاهرة، مكتبة السنة، 1410هـ .

10- عبد العزيز المسفر، **المخطوط العربي وشيء من قضاياه**، الرياض، جامعة الملك سعود، 1999م.

11- عبد المعز شاهين، **طرق صيانة وترميم الآثار والمقتنيات الفنية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م.

12- عبد الوهاب عمراني، **عوامل إتلاف الوثائق والمخطوطات**، متاح على WWW.ALYASEER.NET

13- عصام محمد الشنطي، **المخطوطات العربية: أماكنها، الاشتغال بها، فهرستها، تصنيفها ومشكلاتها**، بحث مقدم لندوة المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي:

وضعية المجموعات وآفاق البحث، الدار البيضاء، مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 1991م.

14- قاسم السامرائي، **مشكلات فهرسة المخطوطات العربية**، بحث مقدم لندوة المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي: وضعية المجموعات وآفاق البحث، الدار البيضاء، مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 1991م.

15- مصطفى مصطفى السيد، **صيانة المخطوطات علما وعملا**، القاهرة، عالم الكتب، 2002م.

16- مصطفى مصطفى السيد يوسف، **العلم وصيانة المخطوطات**، الرياض، عكاظ للنشر والتوزيع، 1984م.

17- محمد الشويخات، أحمد مهدي، **الموسوعة العربية العالمية**، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة، 1999م.

18-محمد عبود حسن الزبيد، **تحقيق المخطوطات والعمل الببليوغرافي**، آفاق الثقافة والتراث، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، س 8، ع 32، 2001م.